

وليد حبّاس*

نمط الإنتاج الصهيوني المنظم مقاربة مادية-اقتصادية لجذر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني

ملخص تنفيذي

الرغم من وفرة الأدبيات التي قاربت الصراع بشكل نقدي، فإنه لم يولَ اهتمام كافٍ للأساس المادي-الاقتصادي للصراع، وهذا ما تحاول هذه المقالة أن تساهم به.

تعود هذه المقالة إلى الأدبيات الماركسية الجديدة، وبالتحديد إلى أعمال لويس ألثوسير (Louis Althusser) لتقدم مقاربة مادية تاريخية لفهم نشوء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال الحفر في جذور العلاقة بين البعد القومي (صهيوني-يهودي مقابل عربي) والبعد الطبقي-المادي (ملكية الأرض ووسائل الإنتاج وتوزيع علاقات العمل). بالعودة إلى الأعوام ١٩٢٠-١٩٤٨، التي تعتبر سنوات تأسيس المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، تحاول هذه المقالة أن تشرح ظهور نمط إنتاج المستوطنين وتطوره وهيمنته، والذي

عند الانشغال في سيناريوهات الحلول المتعلقة بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني فإن المقاربات النقدية، سواء الفلسطينية أم الإسرائيلية، عادة ما تستند إلى حقلين معرفيين: الحقل السياسي (حل الدولة، حل الدولتين، كوفندالية.. وغيرها)، أو دراسات الاستعمار والهيمنة (ومقولاته مثل: الاستعمار الاستيطاني، تفكيك الاستعمار، تفكيك الأبارتهايد والوصول إلى مساواة لإنهاء الهيمنة العرقية.. وغيرها)، أو مزيج منهما. في كلا الحالتين، وعلى

* باحث في «مدار»، وطالب دكتوراه في دائرة علم الاجتماع في الجامعة العبرية في القدس. راجع صفحته الأكاديمية على <https://orcid.org/0000-0002-9516-6550>

شكل الأساس المادي لنشوء منظومة سياسية وقانونية وأيديولوجية ضرورية لإعادة إنتاج تفوق المستوطنين (أي دولة إسرائيل). في الخاتمة، تخلص المقالة إلى أن أي نقاش عن حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لا بد أن يلتفت بشكل جدي إلى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج: (١) ليس فقط الأراضي كمساحة جغرافية، وإنما توزيع عادل لاستخدام الأرض؛ و (٢) إنهاء التفوق الصهيوني-اليهودي على البنية الاقتصادية-المادية؛ و (٣) إنشاء علاقات إنتاج اجتماعية لا تقوم على أسس عرقية، قومية أو دينية.

مقدمة

ثمة العديد من الأطروحات التي سعت إلى طرح صيغة للحل الدائم للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، أهمها حل الدولتين، الدولة الواحدة الديمقراطية، والكونفدرالية؛ بعضها تم تناوله في أعداد سابقة من مجلة قضايا إسرائيلية (راجع/ي، على سبيل المثال، العدد ٣٤ للعام ٢٠٠٩)، وبعضها يتم تناوله في العدد الحالي. على ما يبدو، أن البعد المادي-الاقتصادي للصراع الإثني-القومي ظل مهملاً في معظم مشاريع الحلول المقترحة التي، على ما يبدو، تناقش حل الصراع على المستوى السياسي. وعليه، ننظر هذه الورقة بشكل نقدي إلى السيناريوهات المتخيلة لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي كونها تتبنى، سواء عن قصد أم بدون قصد، الأسس الليبرالية التي تفصل بشكل تعسفي بين الحقل السياسي والحقل الاقتصادي. في المقابل تتبنى هذه الورقة المنهج المادي التاريخي، في نسخته الماركسية الجديدة، لتتير زاوية قلما تم الالتفات إليها في معرض النقاش حول المشروع الاستعماري الاستيطاني، وهي ضرورة ربط الحقل السياسي بالحقل الاقتصادي عند الحديث عن حلول إنسانية تضمن المساواة الحقيقية.

والمقصود بـ «الأسس الليبرالية» التي تنطلق منها سيناريوهات الحلول المتخيلة، مبدأ المساواة الليبرالية في الحقوق والواجبات السياسية لـ «مواطنين» متخيلين يتشاركون في دولة واحدة، كما هو الحال في حل الدولة الواحدة الديمقراطية. على الرغم من أن هذا الحل يشترط إنهاء «تفوق اليهود» بين البحر إلى النهر، إلا أنه يختزل المساواة في حقل الممارسة السياسية، ولا يشترطها في حقل الممارسة الاقتصادية كالتوزيع العادل لاستخدام الأرض، والموارد الطبيعية، والعلاقات الإنتاجية. وربما

توفر لنا تجربة انتهاء الأبارتهايد في جنوب أفريقيا مثلاً واضحاً على كيف أن تأسيس دولة ديمقراطية واحدة كان قد وضع نهاية لنظام الفصل العنصري فقط في الحقل السياسي، بحيث أن البيض لا يزالون «يستعمرون» البلاد من خلال هيمنتهم المستمرة على مقدراتها وأراضيها، بينما لا يزال «السود» الذين أصبحوا مواطنين وذوي حق في التصويت والمشاركة السياسية الكاملة يقطعون في مدن الصفيح.^١

أما سيناريو حل الدولتين فهو أيضاً يقوم على مبدأ ليبرالي يتعلق بمفهوم الأرض التي يتم اعتبارها في هذه الحالة الحيز المكاني الذي تتحدد عليه سيادة الدولة الفلسطينية، بحيث ينصرف الخطاب الليبرالي إلى نقاش حدود هذه السيادة، طبيعتها، استقلاليتها، ولا ينظر إلى الأرض باعتبارها أحد أهم مكونات الحياة الاقتصادية الاجتماعية، ويتغاضى عن توزيع علاقات القوى بناء على التحكم في استخدامات الأرض. في هذا السياق، فإن حل الدولتين قد ينهي الاحتلال الإسرائيلي لأراضي الفلسطينيين، بيد أنه لا يضمن إنهاء الاستعمار الذي يتفوق فيه الإسرائيليون اجتماعياً واقتصادياً على غيرهم، ولا يتحدى أسس الاستعمار التي تمتد إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية. لكنه أيضاً، لا ينهي معاناة الفلسطينيين داخل إسرائيل وفي الشتات.

في المقابل، تتبنى هذه الورقة مفهوم «التشكيلة الاجتماعية» (Social Formation) الذي صاغه لويس ألثوسير (Louis Althusser)، ويستخدمه كبديل لمفهوم «المجتمع» الليبرالي، حسب وصفه. من خلال هذا المفهوم، تسعى الورقة إلى التشديد على أننا يمكن أن ننظر إلى المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني من خلال ثلاثة أبعاد مجدولة: (١) السياق التاريخي الأوروبي-اليهودي الذي نشأت بداخله الحركة الصهيونية وتحولت إلى حركة استعمارية تتخذ من فلسطين مكاناً لتجسيد طموحاتها الاستعمارية، ومن الرواية التوراتية وقوداً أيديولوجياً لمنح مشروعها بطانة رمزية؛ (٢) السياق الفلسطيني-الإسرائيلي المموس (١٩٢٠-١٩٤٨) الذي يشكل العقدة التاريخية التي في أوتونها حصلت المواجهة بين الأصلانيين والمستوطنين، وتمثلت في انتفاضات، ثورات، هجمات، إضرابات، وصولاً إلى النكبة؛ (٣) وهو البعد الذي تركز عليه هذه المقالة، والذي لا يرى في المواجهة بين الفلسطينيين والمستوطنين الصهيونيين مجرد مواجهة ميدانية عسكرية، وإنما

أيضاً مواجهة في الحقل الاقتصادي-الاجتماعي. إن تحليل هذا الحقل بالتحديد، من شأنه أن يلقي الضوء على الكيفية التي تشكلت فيها علاقات القوى على المستوى المادي الملموس، والتي لا بد وأن تتم خلخلتها على هذا المستوى بالتحديد عند التفكير في حلول سياسية مستقبلية.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المقالة تتكامل مع، وتضيف إلى، الأدبيات المتوفرة حول الاستعمار الاستيطاني الصهيوني^٢، ولا تهدف إلى رفضها أو استبدالها. بيد أنها تشتبك معها بشكل نقدي. فالصراع بين المستوطن الصهيوني وبين الفلسطينيين الأصليين هو صراع قومي يقوم على وجود بنية اجتماعية (Social Structure) بحيث أن الأطراف المتصارعة داخل هذه البنية لا تنقسم بناء على هوية طبقية (طبقة عاملة وطبقة رأسمالية، كما هو الحال في الأدبيات الماركسية الكلاسيكية) وإنما بناء على هويات إثنية (غربي أوروبي- شرقي عربي) أو قومية (إسرائيلي-فلسطيني عربي) أو دينية (يهودي- غوي). لكن في الوقت نفسه، وفي سياق مشاريع الاستعمار الاستيطاني، لا يمكن إغفال الأسس المادية لهذا الصراع بين هذه الهويات. فالصراع أيضاً هو صراع مادي يتعلق بالأرض، ليس فقط كمكان، وإنما أيضاً كوسيلة إنتاج رئيسية. فالأرض هي الحيز الأهم الذي ينتظم عليه كل البناء الاجتماعي، وهي الحيز الجغرافي الذي من خلاله تقوم الطبقة المسيطرة (مثلاً الرأسمالية) بتعريف حدودها القومية لتتمايز عن طبقات مسيطرة أخرى مجاورة ومنافسة لها، وتضفي صبغة «قانونية» على استغلالها للطبقات المسيطر عليها (مثلاً العمال) داخل حدودها من خلال تشييد «الدولة-القومية». وعليه، فإن هذه المقالة تسعى إلى فهم الكيفية التي يتقاطع فيها هذان البعدان: البعد القومي الهوياتي (الذي يفسر مشروع الاستعمار الاستيطاني) والبعد المادي الاقتصادي (الذي يعتبر حجر الأساس في النموذج الماركسي لفهم التاريخ: المادية التاريخية). من هنا، كيف يمكن للمفهوم المادي للتاريخ أن يوفر لنا إطاراً نظرياً ومعرفياً لفهم السياق الاستعماري الاستيطاني في فلسطين.

تسعى هذه المقالة إلى الاشتباك النظري مع الأدبيات المتوفرة حول حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. في القسم الأول، تلخيص للفهم المادي للتاريخ بالتركيز على المفاهيم الأساسية التي صاغها كارل ماركس (Karl

Marx) وفريدريك انجلز (Friedrich Engels) في كتاباتهما التأسيسية. ولأنه ليس بمتسع هذه المقالة التوسع في هذه المفاهيم، يكتفي هذا القسم بتلخيص أهم الفرضيات التي يقوم عليها المفهوم المادي للتاريخ، التي تخدم غرض هذه الورقة قبل الانتقال إلى الأطروحات النقدية التي ساهم فيها المفكر الماركسي الفرنسي ألثوسير، وقدمها باعتبارها نقداً إيجابياً لتوسيع «الفهم الضيق» لكتابات ماركس. وستشكل أطروحات ألثوسير أساساً للقسم الثاني من هذه المقالة، والذي ينظر إلى تشكل نمط الإنتاج الصهيوني بين عامين ١٩٢٠-١٩٤٨ ومن ثم صعوده وهيمنته وصولاً إلى النكبة، وتأسيس دولة إسرائيل بالقوة. إن تأسيس دولة جديدة في سياق استعمار استيطاني يعتبر فعلاً عنيفاً، يدمر ما سبقه من أنماط وجود اجتماعي-اقتصادي، ويستند إلى الأساسات التي وضعها المستوطنون خلال العقود الثلاثة السابقة (في حالة فلسطين، فإن الأعوام ١٩٢٠-١٩٤٨ هي المرحلة التي ينفرد فيها القسم الثالث من الورقة). وتخلص المقالة إلى أنه لا يمكن فهم طبيعة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني بدون الالتفات إلى الاقتصاد السياسي الكلي (macro) باعتباره حقلاً معرفياً يساهم في إلقاء الضوء على زوايا أساسية في فهم الصراع. إن موضوعة حلول الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني في المستوى السياسي البحث، قد يتيح لنا التفكير في حل الدولتين، الدولة الواحدة، الكونفدرالية أو الفدرالية. لكن في كل واحد من هذه السيناريوهات، فإن البنية الاستعمارية قد تستمر في حال لم يتم توزيع عادل لاستخدام كافة أراضي فلسطين الانتدابية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

القسم الأول

المادية التاريخية من ماركس إلى ألثوسير

تشكل المادية التاريخية أداة معرفية ونقدية تمكنا من إلقاء نظرة معمقة على الوجود الاجتماعي، وفهم الصراعات التي تعتمل في داخله. تُقارب هذه المقالة فترة نشوء وتطور مجتمع المستوطنين الصهيوني في فلسطين (١٩٢٠-١٩٤٨) من خلال الاستناد إلى نموذج المادية التاريخية الذي طوره الماركسي الفرنسي وعالم الاجتماع لويس ألثوسير^٢. على العكس من الفهم الماركسي الأرثوذكسي، الذي حصر نظريات المادية التاريخية في فهم الصراعات الطبقة في دول أوروبا الغربية تحديداً،

فإن المدارس الماركسية الحديثة شكلت الخميرة التي وسعت فهمنا حول المادية التاريخية بعيداً عن الغائية (teleology) والجبرية (determinism). تعتبر كتابات ألثوسير من أهم مساهمات النيو-ماركسية المنتمية الى المدرسة الفرنسية في علم الاجتماع. لكن قبل الانتقال إلى ماركسية ألثوسير البنيوية التي قد تشكل إطاراً مناسباً لفهم المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، لا بد من شرح موجز ومكثف حول النموذج المادي للتاريخ حسب ماركس، إذ إن معظم المصطلحات التي توظفها هذه الورقة تأتي من الترسانة النظرية التي وضعها ماركس في وقت سابق.

تقوم المادية التاريخية، كإطار نظري تحليلي، على مفاهيم أو مقولات رئيسية عدة (انظر الشكل ١)، ثم يسعى هذا الإطار إلى افتراض علاقة معينة تربط بين هذه المفاهيم على النحو التالي:

في البدء على الانسان أن يأكل ويشرب ويوفر احتياجاته الأساسية حتى يعيش. وعليه، العمل هو أساس المجتمع. بيد أن العمل يعتبر مقولة اجتماعية ولا يمكن فهمها من خلال ردها إلى فرد محدد (atomized) وإنما من خلال بنية اجتماعية. فالعمل، بما هو اشتباك مع الطبيعة لتوفير الاحتياجات الأساسية، يتحدد من خلال بعد كمي وهو ما أطلق عليه ماركس قوى الإنتاج (Forces of Production) كأدوات المتاحة، الموارد المتوفرة، المهارات المكتسبة، الخبرات المتراكمة؛ وبعدها كيفي هو علاقات الإنتاج (relations of production)، أي من يملك قوى الإنتاج ويسيطر عليها، كيف تقوم العلاقات بين من يملك قوى الإنتاج ويسيطر عليها (طبقة مالكة مهيمنة) ومن لا يملك قوى الإنتاج (طبقة غير مالكة ومسيطر عليها)؛ ومن هنا تأتي علاقات الاستغلال.

إن مستوى تطور قوى الإنتاج يحدد طبيعة العلاقات الإنتاجية، بحيث أن مستوى تطور القوى الإنتاجية هو الذي يبرّج أشكالاً معينة من العلاقات الإنتاجية ويستبعد أشكالاً أخرى. وعليه، عكف ماركس طيلة حياته على إثبات كيف أن تطور القوى الإنتاجية (مثلاً الانتقال من الزراعة واستخدام الطواحين الهوائية إلى الآلة البخارية) قد مزق علاقات الإنتاج الإقطاعية في أوروبا الغربية، واستبدلها بعلاقات إنتاج رأسمالية. لكن علاقات الإنتاج حسب ماركس (باعتبارها حجر الأساس في فهم المستوى الذي وصل إليه التطور

البشري) تقوم على مفهوم الطبقة. وقد رأى ماركس بعلاقات الإنتاج علاقات استغلالية بين الإقطاعي والقرن، أو بين الرأسمالي والعامل المأجور. ثمة طبقتان أساسيتان متصارعتان في كل مجتمع طبقي، بحيث أن كل طبقة إنما وجدت كطبقة بفضل الوحدة الصراعية التي تربطها مع الطبقة النقيض لها داخل العلاقات الإنتاجية.

علاقات الإنتاج (بين العامل والرأسمالي) والتي تتحدد بناء على مستوى تطور قوى الإنتاج (الموارد، المهارات، الأدوات) هي الأساس المادي للتاريخ، وهي ما يسميه ماركس بنمط الإنتاج (انظر الشكل ١). وقد افترض ماركس، وربما على عجلة، بأن التاريخ شهد خمسة أنماط إنتاج أساسية (المشاعي، العبودي، الإقطاع، الرأسمالي، الاشتراكي). يقوم كل نمط إنتاج على مستوى معين من التطور (قوى إنتاج) وشكل محدد من علاقات الإنتاج (طبقات).

الطبقة المسيطرة داخل أي نمط إنتاجي هي من «تفرض» ما يسميه ماركس البنية الفوقية (شكل الدولة، القوانين، الهوية القومية، الثقافة) وتعممها على باقي الطبقات من خلال طرح الدولة باعتبارها دولة الجميع وليس فقط «أداة» لإعادة هيمنة الطبقة المسيطرة.

إلى هنا، يبدو أن ثمة مأزقاً نظرياً في فهم نشوء دولة إسرائيل الاستعمارية الاستيطانية (بدأت تتكون بالتزامن من تفكك الإمبراطورية العثمانية). وينبع المأزق من كون نموذج ماركس يقوم على فهم طبقي لمجتمع متجانس من حيث هويته القومية. بينما يقوم الاستعمار الاستيطاني على انقسامات هوياتية (قومية، إثنية، دين). بمعنى أن الاستعمار الاستيطاني لا يقوم على صراع تناحري ما بين طبقتين اقتصاديتين واضحتي المعالم (عمال مقابل رأسماليين)، وإنما على جماعية قومية مقابل جماعية قومية أخرى، على أن كل جماعية قومية تضم في داخلها طبقاتها وفئاتها الاجتماعية وتخيّلات مختلفة لهوية المكان.

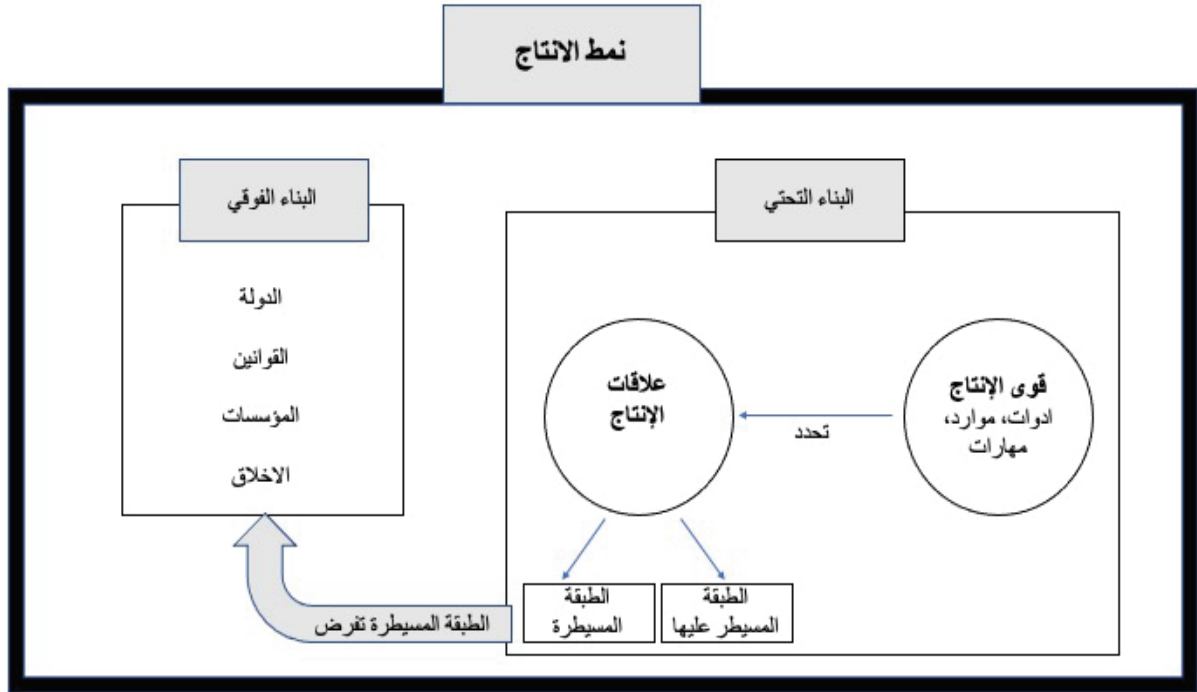
حاول العديد من الماركسيين قراءة المفهوم المادي للتاريخ، بحيث يُعاد تفحص هذه المفاهيم الأساسية، وإعادة النظر في العلاقات التي تجمع بين هذه المفاهيم، وذلك من خلال التخلي عما يُعتقد أنه نابع من خصوصية المجتمعات الرأسمالية في أوروبا الغربية، والتركيز عما يُعتقد أنه عام ويحاكي المجتمعات



عمال يهود يعملون في القطف في كيبوتس نعان (وسط) في العام ١٩٣٨. (صورة: المكتب الإعلامي الحكومي)

الاجتماعية (Social Formation Model)، والذي سيتم عرضه في القسم التالي من هذه المقالة. حسب باتريك وولف، وهو أنثروبولوجي مهتم

البشرية كافة. ولأنه ليس هنا المجال لتناول كل هذه المحاولات، فإنني سأركز على الماركسية البنوية، وخاصة نموذج لويس ألثوسير الذي يُعرف بنموذج التشكيلة



الشكل رقم ١: التشكيلة الاجتماعية وفق ماركس (جدلية البناء التحتي والبناء الفوقي)

بدراسات الاستعمار الاستيطاني، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية لألثوسير (يختلف كلياً عن التشكيلة الاجتماعية لدى ماركس) من شأنه أن يوفر لنا الأدوات الملائمة للتمييز بين الاستعمار التجاري (Franchise colonialism)، والاستعمار الداخلي (Internal Colonialism)، والاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism).^٥ على ما يبدو أن وولف كان قد اطلع بشكل معمق على كتابات ألثوسير أثناء كتابته لمقالاته الطويلة والغنية «التاريخ والإمبريالية: قرن من النظريات من ماركس إلى ما بعد الاستعمار». وأثناء هذه القراءة المعقدة، فأن وولف كان قد أعجب بشكل محدد بأطروحة ألثوسير التي تفترض أن كل مجتمع (ألثوسير يستخدم كلمة «التشكيلة الاجتماعية» بدلاً عن مفهوم «المجتمع») ينطوي على أكثر من نمط إنتاج، تتعايش مع بعضها البعض وفق علاقة معقدة.^٦ والأهم، يمكن أن ننظر إلى بعض أنماط الإنتاج على أنها أنماط مغلقة، قسراً أو طوعاً، على فئة قومية واحدة متجانسة، بحيث أن «تعايش/ تصارع أنماط الإنتاج» قد يسمح لنا بمقاربة الاستعمار الاستيطاني (صراع قومي) وفي الوقت نفسه من دون التنكر إلى الأدوات النظرية الماركسية (صراع الطبقات، مفهوم العلاقات الإنتاجية)؛ وهذا ما تسعى هذه المقالة إلى مقارنته. بيد أن وولف لم يذهب إلى أبعد من هذا الإعجاب الذي كرره أكثر من مرة في مقالاته المذكورة، ولم يتسن له سحب هذا الفهم إلى حقل دراسات الاستعمار الاستيطاني.

بداية، يرى ألثوسير أن المجتمع هو مقولة ليبرالية «غير علمية»، ويستبدلها بمفهوم التشكيلة الاجتماعية (Social Formation)؛ وهي علاقات اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأيديولوجية ملموسة تجمع كل الفئات (لنقل المستوطنين الصهيونيين والفلسطينيين الأصليين) التي تقطن داخل التشكيلة الاجتماعية (لنقل فلسطين التاريخية) بحيث أن هذه العلاقات هي ما تجعل هذه الفئات كتلة اجتماعية مشتبكة مع بعضها. بيد أن هذه العلاقات الملموسة هي ما يميزها عن تشكيلات اجتماعية مجاورة زمنياً (لنقل، الأردن، مصر...) أو عن تشكيلات اجتماعية مجاورة لها زمنياً (لنقل، سكان الإمبراطورية العثمانية... إلخ).

من هنا، لا يرفض ألثوسير المقولات التأسيسية التي تصيغ المفهوم المادي التاريخي الماركسي (انظر الشكل ١)، لكنه يسوق ادعاءين جديدين، هما ما

يجعلان نموذج التشكيلة الاجتماعية ملائماً لفهم نشوء الاستعمار الاستيطاني الصهيوني من منظور المادية التاريخية:

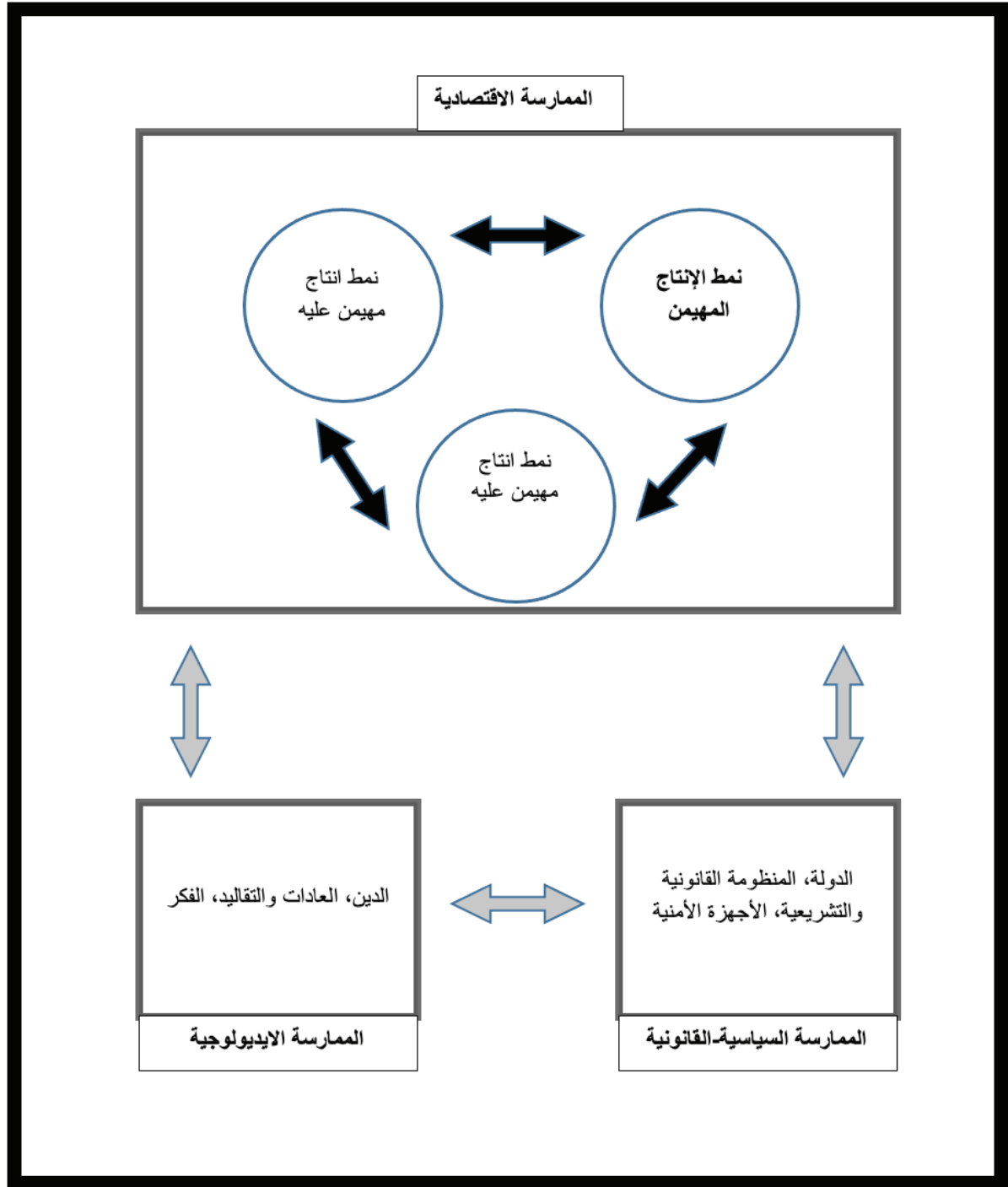
كل تشكيلة اجتماعية تقوم على أنماط إنتاجية عدة وليس على نمط واحد كما هو في نموذج ماركس الكلاسيكي (انظر الشكل ٢).^٧ وتتمفصل الأنماط الإنتاجية المتعددة التي تقوم عليها كل تشكيلة اجتماعية (articulate) مع بعضها البعض تحت هيمنة نمط إنتاج واحد.^٨ والتمفصل هي علاقة معقدة، قد لا تعني أن أنماط الإنتاج منفصلة عن بعضها، إنما متبادلة التأثير والتأثر بحيث أن كل نمط إنتاج يمكن أن يكون نمطاً صاعداً (يسعى إلى الهيمنة) أو قد يكون نمطاً أفلاً (في طريقه إلى التلاشي) أو قد يكون مستقراً نسبياً بحيث أنه غير قادر على التطور وفي الوقت نفسه لا يندثر بالتلاشي. إن نمط الإنتاج المهيمن هو الذي يحدد مصير باقي أنماط الإنتاج المتمفصلة معه.

مثلاً، يمكن الادعاء (انظر لاحقاً في القسم الثالث من هذه الورقة) بأن التشكيلة الاجتماعية في فلسطين بين ١٩٢٠-١٩٤٨ كانت تقوم على تظافر أنماط إنتاج عدة مع بعضها البعض، مثل نمط إنتاج رأسمالي فلسطيني،^٩ نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري البريطاني،^{١٠} نمط الإنتاج الزراعي الخراجي (الريف الفلسطيني)،^{١١} نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني (الزراعة المتطورة)،^{١٢} نمط الإنتاج الصهيوني المنظم (الكيبوسسات والهستدروت)،^{١٣} وغيرها.

في الفترة بين ١٩٢٠-١٩٤٨، كان نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري الذي فرضته بريطانيا، هو النمط المهيمن الذي صاغ شكل الدولة، ومؤسساتها وقوانينها، ورجح شكلاً معيناً من العلاقة بين باقي أنماط الإنتاج، وأعاد إنتاج تخلف أنماط الإنتاج الفلسطينية بينما ساهم في تطوير أنماط الإنتاج الصهيونية كأنماط مهيمنة. وفق هذا الفهم النظري، يمكن للباحث الذي يستند إلى قراءة ماركسية ألثوسيرية أن يفهم كيف هيمن نمط الإنتاج الرأسمالي الاستعماري البريطاني وأخضع نمط الإنتاج الزراعي الخراجي الفلسطيني، على سبيل المثال، من خلال فرض آليات جديدة للحكم بآليات تحصيل الضرائب، تسجيل الأراضي، مستوى الفقر. كما ساهم النمط المهيمن نفسه في هذه الحقبة، في تعزيز قدرات نمط الإنتاج الصهيوني المنظم للتحويل إلى نمط صاعد.

بأنه ماركسي لا-تاريخي (ahistorical)، فهو لديه موقف مختلف من التطور التاريخي للتشكيلات الاجتماعية، بحيث أن عوامل داخلية وخارجية معينة قد تخلخل العلاقات الداخلية للتشكيلات الاجتماعية، وتطرح إمكانيات ظهور تشكيلات جديدة لا يمكن التنبؤ بها

لا يهتم بدراسة التشكيلات الاجتماعية في تعاقبها (chronical). في المقابل، ولأنه ماركسي بنيوي، فإنه يركز على التشكيلات الاجتماعية في تمفصلاتها الداخلية (synchronization). لكن هذا لا يعني أن البعد التاريخي التطوري مفقود لدى ألتوسير الذي يُعرف



الشكل رقم ٢: التشكيلات الاجتماعية وفق ألتوسير (تمفصل أنماط الإنتاج)

بشكل مسبق.^{١٤}

شكل هذا الفهم نقدًا ملهمًا لكتابات ماركس في كتابه مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي،^{١٥} أو على الأقل للكيفية التي تم تفسير كتابات ماركس وفقها.^{١٦} قد يبدو هذا الادعاء الذي يفسر طريقة الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى تشكيلة اجتماعية جديدة، صحيحاً في ما يتعلق بتاريخ ظهور نمط الإنتاج الرأسمالي الأوروبي الغربي الذي وُلد من رحم الاقطاع. بيد أن النظر إلى التاريخ باعتباره تاريخ تعاقب التشكيلات الاجتماعي وحسب، إنما يقوم على فهم هيغلي لتمرر التاريخ، وهذا ما يرفضه ألتوسير.^{١٧} وبالتحديد يرفض ألتوسير قانون نفى النفي (negation of the negation) الذي، إذا ما تم إسقاطه على فلسطين الانتدابية، سيعني ان المشروع الصهيوني نما بشكل طبيعي وديالكتيكي من رحم المجتمع الفلسطيني العثماني، وقام بنفيه نفياً جديلاً من خلال فرض حياة اجتماعية أكثر تطوراً. لكن هذا ليس صحيحاً في التجارب الاستعمارية التي تقوم على غزو من الخارج.

فالمشروع الاستعماري الاستيطاني يقوم على استيطان جماعات تصل من الخارج وتقوم على تدمير الحياة الاجتماعية الأصلانية، وتعمل، بالقوة والإرهاب، على إحلال حياة اجتماعية جديدة. من هنا، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية حسب الفهم الألتوسيري، يسمح لنا بفهم: (١) العقدة التاريخية (١٩٢٠-١٩٤٨) التي عاش في أونها مجتمع المستوطنين الصهيونيين في فلسطين الانتدابية، جنباً إلى جنب مع حياة اجتماعية أصلانية، تحت هيمنة نظام حكم بريطاني استعماري؛ (٢) لكن وهذا الأهم، فإن نموذج التشكيلة الاجتماعية لا يسمح لنا فقط بالنظر إلى "التزامن" التاريخي لهذه الأنماط الاجتماعية وحسب، وإنما أيضاً إلى السيرة التاريخية التي من خلالها صعدت الحياة الاجتماعية الاقتصادية لمجتمع المستوطنين الصهيونيين نحو الهيمنة، في الوقت الذي كانت في الحياة الاجتماعية الأصلانية تخضع رويداً رويداً لهذا الهيمنة الصهيونية الصاعدة، وبالطبع، حصل ذلك تحت نفوذ، وبرعاية من، الحكم البريطاني الاستعماري بين ١٩٢٠-١٩٤٨.

وللتوضيح، يمكن أن نشخص ثلاث تشكيلات اجتماعية في فلسطين (ليست متعاقبة ديالكتيكاً، وإنما زمنياً) على هذا النحو:

١. التشكيلة الاجتماعية الخراجية العثمانية (قبل عام ١٩١٧)، بحيث أن فلسطين التاريخية كانت مجرد جزء من هذه التشكيلة التي ضمت مناطق وسكاناً آخرين في آسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية، حتى الحرب العالمية الأولى. وكان نمط الإنتاج الخراجي القائم على "طبقة الفلاحين المنتظمين في جماعات، والطبقة القائدة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية خراجاً غير سلعي".^{١٨} إلى جانب هذا النمط كنا نجد في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر، بداية ظهور نمط إنتاج رأسمالي يقوم على العمل المأجور وبشكل خاص في المزارع التي تصدر إلى سلعتها إلى الخارج، بالإضافة إلى نمط إنتاجي حرفي، وغيرها.
٢. التشكيلة الاجتماعية الرأسمالية الصهيونية التي قامت على ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية بعد العام ١٩٤٨. وهي تشكيلة تقوم على هيمنة نمط إنتاج رأسمالي من نوع خاص، بحيث أن ملكية وسائل الإنتاج الأهم فيها (خصوصاً الأرض والمزارع والمعامل والبنية التحتية) تتحدد بناء على الهوية القومية لليهود المستوطنين.
٣. والفترة الثالثة هي التي تفصل ما بين التشكيلتين، والتي ستكون مادة هذه المداخلة، وهي فترة الخلطة التي امتدت بين ١٩٢٠-١٩٤٨. يسمح لنا نموذج ألتوسير حول التشكيلات الاجتماعية بمقاربة سياق تطور مشروع الاستعمار الاستيطاني خلال هذه الفترة من خلال توظيف أدوات اقتصاد-سياسي.

إن نموذج التشكيلة الاجتماعية الألتوسيري لا يعتبر الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى في فلسطين القرن العشرين ظاهرة شاذة. فكل انتقال، حسب ألتوسير، إنما هو نتيجة لتظافر عوامل داخلية وخارجية خاصة بكل حالة على حدة. وفي حالة فلسطين، كانت أهم هذه العوامل هي انهيار الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨)، ترسيم حدود فلسطين (١٩٢٢)، والاستيطان الصهيوني "الطلائعي" (١٩٠٤-١٩٤٨)، ثم النكبة (١٩٤٧-١٩٤٨). ساهمت هذه الأحداث، بشكل تراكمي في سلخ فلسطين اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عن مجتمعات الإمبراطورية العثمانية السابقة، وتحويلها إلى كيان سياسي شبه مستقل ومتنازع عليه.

تعود هذه المقالة إلى الأدبيات الماركسية الجديدة، وبالتحديد إلى أعمال لويس ألثوسير (Louis Althusser) لتقدم مقارنة مادية تاريخية لفهم نشوء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني من خلال الحفر في جذور العلاقة بين البعد القومي (صهيوني-يهودي مقابل عربي) والبعد الطبقي-المادي (ملكية الأرض ووسائل الإنتاج وتوزيع علاقات العمل).

اقتصادي، مثل نمط الإنتاج الرأسمالي، والإقطاعي، والسلعي، والحرفي وغيرها، لأن هذه الأنماط تُعرف من خلال شكل العلاقات الإنتاجية التي تقوم عليها (انظر الشكل ١)، وبالتالي طريقة استخلاص الفائض من خلال التعاون أو الصراع الطبقي. لكن في حال نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، فإن علاقات الإنتاج ووسائل الإنتاج كانت تمتاز بكونها صهيونية ومنظمة.

يحظى نمط الإنتاج الصهيوني المنظم الذي بدأت معالمه تتضح في العام ١٩٢٠ بأهمية بالغة في فهم مستقبل فلسطين تحت الاستعمار الاستيطاني. ويقوم هذا النمط الإنتاجي على ١) وسائل الإنتاج وأهمها الأرض بالإضافة إلى مصانع ومعامل ومزارع وبنى تحتية وموارد مالية وضعتها الحركة الصهيونية تحت تصرف حركة العمل الصهيونية ابتداء من العام ١٩٢٠؛ ٢) عناصر لا تعمل، لكنها تتحكم في توزيع العمل وإدارة وسائل الإنتاج، وتحقيق التراكم وتوزيع الفائض الاقتصادي. في هذا النمط لم تكن هذه العناصر عبارة عن أفراد وإنما مؤسسات ومنظمات مثل المنظمة الصهيونية العالمية، والكيرن كايمت، والهستدروت؛ ٣) الشغيلة الذين يعملون وينتجون الخيرات المادية، وكانوا من المستوطنين الصهيونيين الأوروبيين الذين تحول معظمهم بهجرتهم إلى فلسطين إلى أيدي عاملة لا تملك وسائل إنتاج.

ويقوم ألثوسير وصديقه باليبار (Althusser, 1968: 215-216) بتعريف نمط الإنتاج على أنه الوحدة التي تجمع ثلاثة عناصر مع بعضها البعض وهي: ١) الشغيلة، أو الأفراد الذين يعملون وينتجون؛ ٢) وسائل الإنتاج؛ ٣) أفراد آخرون لا يعملون لكنهم يستحوذون على فائض العمل الذي ينتجه الشغيلة. ويعتبر ألثوسير وباليبار أن هذه العناصر الثلاثة التي تكون نمط الإنتاج إنما كانت حاضرة في كل أنماط الإنتاج التي عرفها التاريخ، والتي سيعرفها في المستقبل طالما نحن

وربما من أهم سمات هذه الفترة الانتقالية التي امتدت من الحرب العالمية الأولى وحتى قيام إسرائيل، هي الاستعمار البريطاني الذي بهزيمته للدولة العثمانية قام بتدمير العلاقات التراتبية بين أنماط الإنتاج في فلسطين. إن انهيار الدولة العثمانية ترافق مع انهيار للجهاز الأيديولوجي والسياسي-القانوني الذي فضله استطاع نمط الإنتاج الخراجي المهيمن سابقاً على الحفاظ على علاقات الهيمنة في تمفصله مع باقي الأنماط الإنتاجية. كما أن الاستعمار البريطاني عزز نمط الإنتاج الرأسمالي القائم على الملكية الخاصة والعمل المأجور وتصدير الفائض الاقتصادي إلى الخارج.

القسم الثاني

المرحلة الانتقالية (١٩٢٠-١٩٤٨)

وتأسيس الاستعمار الاستيطاني

إن المنعطف المهم الذي لا بد من تحليله هنا هو التحالف بين المنظمة الصهيونية العالمية (رأس المال اليهودي الصهيوني) وبين العمال الصهيونيين (لا يملكون سوى قوة عملهم) من أبناء الهجرة الثانية، بعد مؤتمر لندن في العام ١٩٢٠، ما أفضى إلى ولادة نمط إنتاج جديد ساطق عليه هنا نمط الإنتاج الصهيوني المنظم. هذا قد يعني، أن مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لم يبدأ، حسب الرواية الصهيونية، مع وصول الهجرة الأولى الكبيرة للمستوطنين الجدد بين ١٩٨١-١٩٠٣، وإنما في اللحظة التي قام فيها المستوطنون بتشديد نمط إنتاج صهيوني منظم يطمح إلى تأسيس دولة؛ وهذا ما أراده أبناء الهجرة الصهيونية الثانية (١٩٠٤-١٩١٤) ونجحوا في تطبيقه ابتداء من العام ١٩٢٠ كما سوف نرى.

عادة ما تتم تسمية نمط الإنتاج من خلال توصيف

بصدد مجتمعات طبقية. بيد أن الاختلاف بين نمط إنتاج وآخر يكمن في العلاقة التي تجمع هذه العناصر الثلاثة مع بعضها البعض. ثمة علاقتان يشير إليهما ألتوسير:^{١٩}

(١) علاقات الملكية التي تُعنى بالأساس بملكية وسائل الإنتاج؛

(٢) والعلاقات التي يتم بموجبها تنظيم العملية الإنتاجية وتوزيع العمل، والاستحواذ على (أو توزيع) الفائض الاقتصادي وغيرها.

وعليه، إن ما يجعل من نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، نمطاً بحد ذاته، ويمكن تمييزه عن باقي الحياة الاجتماعية الاقتصادية في فلسطين هو شكل علاقات الملكية وعلاقات الإنتاج التي كانت مغلقة على جماعة إثنية-قومية واحدة هي جماعة المستوطنين اليهود. من جهة كانت علاقات ملكية ذات طبيعة خاصة بحيث أن الأراضي التي تم شراؤها، أو الموارد المالية التي تم تجميعها، أو المزارع التي تم حرثها كانت ملكية عامة للصهيونيين. فمثلاً، في العام ١٩١٤، امتلك الصندوق القومي اليهودي ما نسبته ٤٪ فقط من الأراضي التي اشترها المستوطنون، مقابل ٩٦٪ لشركات أو أفراد رأسماليين. ثم بحلول العام ١٩٢٠ أصبح الصندوق القومي يمتلك حوالي ١٢,٩ ٪. أما مع تأسيس دولة إسرائيل فكان الصندوق يمتلك ٥٤٪ من مجموع الأراضي المملوكة من قبل المستوطنين. لكن هذه النسبة لها بعد كفي أيضاً، إذ إن حوالي ٨٥٪ من المستوطنات والمنشآت التي أقامتها الحركة الصهيونية كانت تتواجد على أراضي الصندوق القومي اليهودي،^{٢٠} الأمر الذي يشير إلى تطور نوع معين من الملكية خاص بنمط الإنتاج الصهيوني المنظم. لكن الأمر لا يقوم فقط على الأرض باعتبارها وسيلة الإنتاج الأهم، بل إن معظم الوسائل الإنتاجية الكبرى كانت تتحول إلى ملكية عامة، مثل جمعية العمال (حفرات هاعوفديم) التي أقامت العديد من الشركات والمعامل والمصانع ومنشآت، مثل بنك هابوعاليم، وياخين، وتنوفا، وسوليل بونيه، والكيوتسات، وغيرها.^{٢١}

بيد أنه يجب ألا نخلط بين الملكية العامة للصهيونيين وبين الملكية الجماعية التي نجدها لدى نمط الإنتاج الاشتراكي، على سبيل المثال. فالملكية الجماعية لوسائل

الإنتاج في نمط الإنتاج الصهيوني المنظم كانت ملكية معنوية أكثر من كونها ملكية حقيقية. فمثلاً، لم تكف وسائل الإنتاج المتوفرة لدى قيادة «طلائع» المستوطنين لدمج كل أعداد العمال المستوطنين الذين يُعتبرون مالكين بموجب عضويتهم في الهستدروت، أو بموجب مساهمتهم في «حفرات هاعوفديم»/شركة العمال. كما أن العديد من العمليات الإنتاجية كانت عبارة عن تعاقد لصالح الحكومة البريطانية أو منشآت رأسمالية أخرى، بالإضافة إلى أن العمال المستوطنين لم يتحكموا في طبيعة الإنتاج وكميته وآليات توزيعه. كما أن الملكية في نمط الإنتاج الصهيوني كانت تسمح لأفراد ومنتجين بأن يتحكموا بوسائل إنتاج بأشكال متفاوتة جداً. وقد صرح يوسف أهرونوفيتش^{٢٢} بشكل واضح، وفي أثناء حديثه عن فترة ١٩٢٠-١٩٤٨ التي سيطرت عليها حركة العمل أثناء تأسيس الدولة بأن «الاقتصاد اليهودي بطبيعته قد أصبح رأسمالياً منذ فترة، ومشابه في بنيته الاقتصادية للعديد من دول غرب أوروبا». بيد أنه نمط رأسمالي من نوع فريد، إذ إنه كان يخضع للسيطرة السياسية لحركة العمل، وليس للقوانين العامة للسوق الحر. وقد شرح بن غوريون هذا النمط الإنتاجي في العام ١٩٢٤ بقوله نحن «لا نريد أن يعمل العمال في مشاريع يديرها رأس المال الخاص، وإنما على العكس، نريد أن نجعل الرأسمال الخاص يشترك في المشاريع التي يقوم بها العمال تحت إشراف الهستدروت».^{٢٣}

وهذا ما ينقلنا إلى شكل العلاقة الثانية التي تحدث عنها ألتوسير وهي العلاقات التي بموجبها تتم العملية الإنتاجية والتي تشمل آليات استخدام قوة العمل، وتوزيع فائض الإنتاج، وآليات تحقيق التراكم. تقوم العلاقات الإنتاجية في نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم على وضع حدود عرقية تحدد من بإمكانه ومن ليس بإمكانه الانخراط في العملية الإنتاجية والاستفادة من وسائل الإنتاج المتاحة. وقد تم التعبير عن هذه العلاقات الإنتاجية من خلال مبدأ «العمل العبري». لم تتطور هذه لعلاقات الإنتاجية من العدم، وإنما لها سياق تاريخي هو الذي دفع الصهيونيين إلى تطوير مثل هذه الحدود العرقية.

ولا يمكن فهم نمط الإنتاج الرأسمالي الصهيوني المنظم بمعزل عن السياق الاستعماري الاستيطاني. فجوهر الاستعمار الاستيطاني يقوم على الهجرات

إن نموذج التشكيلة الاجتماعية الألبوسيري لا يعتبر الانتقال من تشكيلة اجتماعية إلى أخرى في فلسطين القرن العشرين ظاهرة شاذة. فكل انتقال، حسب ألبوسير، إنما هو نتيجة لتضافر عوامل داخلية وخارجية خاصة بكل حالة على حدة. وفي حالة فلسطين، كانت أهم هذه العوامل: انهيار الدولة العثمانية والاستعمار البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨). ترسيم حدود فلسطين (١٩٢٢). والاستيطان الصهيوني (١٩٠٤-١٩٤٨). ثم النكبة (١٩٤٧-١٩٤٨).

نوع فريد، وتطورت في سياق استعماري محدد. فمثلاً، لابد من التمييز بين فائض القيمة المتولد من خلال دمج قوة عمل المستوطنين الشغيلة مع وسائل الإنتاج التي هي ملكية عامة للمنظمة الصهيونية، والفائض الاقتصادي الذي كان يتدفق إلى داخل اقتصاد اليبشوف قادمًا من الخارج ليتم دمج في القوى الإنتاجية القائمة. وهنا، لا بد من دراسة شكل العلاقة بين رأس المال اليهودي العالمي والهيئات المالية الصهيونية العالمية، ونمط الإنتاج الصهيوني المنظم. سوف لن أتعلم في هذه العلاقة هنا، ولكن يكفي أن نشير إلى أن قوى الإنتاج أيضاً تطورت في سياق استعماري معين بحكم العلاقة مع الصهيونية العالمية ورأس المال اليهودي العالمي، مثلما تطورت علاقات الإنتاج في سياق استعماري استيطاني معين بحكم الحدود العرقية التي فرضها نمط الإنتاج الصهيوني المنظم.

تعتبر ولادة نمط الإنتاج الصهيوني لحظة فارقة في تاريخ فلسطين الانتدابية. فهي فترة تأسيس المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. لا بد من الإشارة هنا، إلى أن هذا التنظير لفترة اليبشوف، وتأسيس نمط الإنتاج الصهيوني المنظم، لا يراد له أن يوفر مجرد أطار نظري جديد لرواية التاريخ من وجهة نظر المستعمرين، بحيث يتحول السكان الأصليون إلى مجرد مفعول به في متن الرواية. في المقابل، إن نقطة التركيز في هذه الورقة تكمن في العقدة التاريخية التي أفضت إلى بناء تشكيلة اجتماعية صهيونية في العام ١٩٤٨ (دولة إسرائيل)، بحيث أن توظيف المفهوم المادي للتاريخ في دراسة نشأة هذه التشكيلة يحتم علينا التركيز على نمط الإنتاج الذي هيمن قبل العام ١٩٤٨ (نمط الإنتاج الصهيوني المنظم) واستطاع، نتيجة تضافر ظروف معينة، أن يدمر أنماطاً إنتاجية معينة بالقوة، وأن يخضع أنماطاً إنتاجية أخرى ويتم فصل معها، ومن

الجماعية للمستوطنين لبناء دولة جديدة. ولا يمكن جذب المستوطنين الصهاينيين بالاعتماد فقط على الأيديولوجيا والخطاب الصهايني بالعودة إلى العمل، ونفي المنفى، والرجوع إلى صهيون. بل يجب على المستوطن أن يكون قادراً على إعادة إنتاج نفسه اجتماعياً من خلال العمل. وقد كان واضحاً، بناء على التجربة الصهيونية التي امتدت منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر وصولاً إلى الحرب العالمية الأولى، بأن العمال الصهاينيين غير قادرين على الاستيطان الذي يتيح لهم إمكانية إعادة إنتاج أنفسهم اجتماعياً من خلال العمل. وبدون ابتداء أنماط إنتاجية جديدة، كان المشغلون الرأسماليون الصهاينيون يفضلون العمالة الأرخص المتمثلة بالفلسطينيين أو العرب، الأمر الذي دفع معظم المستوطنين الذين دخلوا إلى فلسطين بين العام ١٨٨٢-١٩١٨ إلى العودة والهجرة العكسية إلى خارج فلسطين.^{٢٤} وقد كان مشروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني يواجه إمكانية انهيار حقيقية، الأمر الذي يترك أمامه خيارين: إما انتهاء المشروع الاستعماري برمته، وإما التحول إلى مشروع استعماري اقتصادي يقوم بموجبه الرأسماليون بشراء الأراضي وتحويلها إلى وسائل إنتاج تدمج قوة العمل العربية الأرخص. وعليه، فإن إنشاء الهستدروت كان يعني التدخل من الخارج تجاه قوانين السوق لخلق علاقات إنتاجية جديدة تتيح للعمال الصهاينيين بأن يحظو بالأفضلية أثناء البحث عن قوة عمل لتشغيل وسائل الإنتاج، وهو استطاع القيام بذلك من خلال خلق نمط إنتاج يقوم على علاقات ملكية وعلاقات إنتاجية عنصرية.^{٢٥}

ليس فقط أن علاقات الإنتاج التي انطوى عليها نمط الإنتاج الصهيوني هي علاقات إنتاج فريدة ظهرت في سياق استعماري استيطاني، وإنما وسائل الإنتاج التي يقوم عليها هذا النمط، هي أيضاً وسائل إنتاج من

ثم تشييد بنية سياسية-قانونية، وبنية أيديولوجية تعبر عنه باعتباره النمط المهيمن (إنظر الشكل ٢)، وتضمن له إعادة إنتاج ظروف الاستعمار الاستيطاني.

ولا بد أثناء دراسة مرحلة صعود نمط الإنتاج الصهيوني المنظم بعد العام ١٩٢٠، من رؤيته باعتباره نمطاً إنتاجياً في طريقه إلى الهيمنة. وسأبحث هذه النزعة نحو الهيمنة من خلال مثالين:

أولاً، تمفصل نمط الإنتاج الصهيوني المنظم مع نمط الإنتاج الصهيوني الرأسمالي. والأخير نمط يقوم على الملكية الخاصة للأرض أو وسائل الإنتاج، ويعتمد على العمل المأجور وفق قوانين السوق المفتوحة. إن الأفراد اللامنتجين الذين يسيطرون على وسائل الإنتاج، كانوا في حالات كثيرة صهيونيين. فحسب تقديرات أوليزور (Olitzur)، كان تدفق رأس المال اليهودي إلى فلسطين بين العام ١٩١٨ والعام ١٩٣٧ ينقسم إلى ٢١٪ رأس مال «قومي» أو «عام» (تشرف عليه المنظمة الصهيونية وأذرعها)، مقابل ٧٩٪ رأس مال خاص، أما وفق تقديرات غلعادي (Giladi)، فإن النسب هي ٣٠٪ مقابل ٧٠٪، على التوالي).^{٢٦} إن سيطرة رأس المال الخاص على جزء كبير من اقتصاد اليبشوف، كان يعني أن ثمة مرافق اقتصادية عديدة لا تخضع لسيطرة الهستدروت، وإنما تعمل وفق سوق العمل المفتوح. لكن ما يدفعنا إلى التمييز بين نمط إنتاج رأسمالي ونمط إنتاج صهيوني على الرغم من أن مالكي وسائل الإنتاج في الحالتين كانوا من الصهيونيين، هو شكل العلاقات الإنتاجية التي تم بموجبها دمج قوة عمل المنتجين مع الوسائل الإنتاجية. وقد كتب ماركس بأن إحدى النقاط التي يجب ألا تُنسى هو أن دياكتيك قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج يجب أن يتم تحديده في كل حالة بشكل ملموس.^{٢٧} في نمط الإنتاج الرأسمالي، كانت علاقات الإنتاج لا تأبه بالحدود العرقية أو القومية، وإنما منطقتها الأساسي هو المنطق الرأسمالي الذي يدفع مالك وسائل الإنتاج إلى استخدام الأيدي العاملة الأرخص.

وتشير التقارير إلى نسب العمالة العربية الضخمة المدمجة مع وسائل الإنتاج التي يسيطر عليها رأس المال الصهيوني الخاص. وهو أمر إذا ما استمر على هذا النحو في فترة اليبشوف فإن مشروع الاستعمار الاستيطاني كان إما سيُكتب له الفشل، وإما سيأخذ منحىً مختلفاً كلياً. فمثلاً، في العام ١٩٢٨ قامت

الوكالة اليهودية بإجراء إحصاء حول العمالة العربية والعربية في المزارع الصهيونية الخاصة، فحصت خمس مستعمرات زراعية رأسمالية هي بيتاح تكفا، رحوفوت، نس-تسيونا، الخضيرة، وبنيامينا، التي ضمت حوالى ٣٩ ألف دونم من الأراضي المزروعة، فوجدت التالي: حوالى ١١٠٠٠ دونم (أو ٣٠٪) تقوم فقط على العمالة العربية، ولا يعمل فيها أي عامل صهيوني، بالإضافة إلى حوالى ١٠٠٠٠ دونم (أو ٢٣٪) تضم عمالة مختلطة في غالبيتها العظمى عربية، إضافة إلى ٤٧٠٠ دونم (أو ١٢٪) تضم عمالة مختلطة بنسب متساوية، وأخيراً حوالى ٣٣٠٠ دونم (أو ٨,٥٪) تضم عمالة عربية بنسب قليلة.^{٢٨} وتشير التقارير إلى أن الأجرة اليومية للعامل العربي تتراوح بين ٨٠ إلى ١٧٠ ميليم، بينما حدد الهستدروت بأن الحد الأدنى من الأجور التي تسمح للعامل المستوطن بأن يبقى في فلسطين يجب ألا تقل عن ٣٥٠ ميليم في اليوم.^{٢٩}

إن صعود نمط الإنتاج الصهيوني المنظم نحو الهيمنة كان يعني التماثل مع بعض الأنماط الإنتاجية، وإخضاعها لمتطلبات إعادة إنتاجه لنفسه. وبشكل ملموس، قامت المنظمة الصهيونية العالمية، والهستدروت، باعتبارهما المسيطرين على وسائل الإنتاج في نمط الإنتاج الصهيوني الصاعد نحو الهيمنة، بإخضاع نمط الإنتاج الصهيوني الرأسمالي والتحكم في علاقاته الإنتاجية، وشكل تحقيقه وتوزيعه للفائض الاقتصادي. فبين العام ١٩٣٠-١٩٣٣ استطاعت حركة العمل الصهيونية وهي الحركة السياسية التي تُعبر عن نمط الإنتاج الصهيوني بأن تسيطر على المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية وكنيست إسرائيل، وفي العام ١٩٣٩ تم التوقيع لأول مرة على اتفاق بين حركة العمل الصهيونية وبين المشغلين الرأسماليين الصهيونيين من خلاله استطاعت حركة العمل التحكم أكثر بسوق العمل، وتوزيع العمل، وتوسيع مبدأ العمل العبري ليشمل أيضاً القطاع الخاص.^{٣٠} لكن حتى قبل ذلك، وبالتحديد بين ١٩٢٧-١٩٣٦، أقامت حركة العمل ميليشيات يهودية وظيفتها مهاجمة الرأسماليين الصهيونيين الذي يُشغلون عمالة عربية، وتدمير منشآتهم أو مزارعهم في محاولة لإجبارهم على قبول مبدأ العمل العبري.^{٣١}

وعلى المستوى النظري، تعني سياسات حركة العمل الصهيونية تجاه الرأسماليين الصهيونيين محاولة فئة اجتماعية تحتل موقعاً معيناً داخل نمط الإنتاج

صهيوني إخضاع فئة أخرى تحتل موقعاً آخر داخل نمط الإنتاج الرأسمالي. لكن أيضاً، التمثيل هو قيام نمط إنتاج معين بعدم هدم نمط إنتاجي آخر وإنما التحكم في علاقات إنتاجه وتوزيعه للفائض الاقتصادي بشكل يخدم متطلبات نمط الإنتاج الأول ويحافظ على عملية إعادة إنتاجه لنفسه، بمعنى أن التمثيل هو علاقة هيمنة بالدرجة الأولى. ويمكن أن نرى هذا التمثيل من خلال ما بات يُسمى بالتعاقد بالوكالة (التحكم في وسائل الإنتاج) بحيث يتم نقل بعض مشاريع الهستدروت وحفرات هوفديم إلى القطاع الخاص الصهيوني لتنفيذها، وبناء موشافيم بالقرب من المزارع الصهيونية الرأسمالية بحيث توفر الموشافيم خدمات مجانية للعمال الصهيونيين العاملين في المزارع الرأسمالية (التحكم في سوق العمل)، وحث الرأسماليين على بناء مشاريع ربحية بناء على تخطيط حركة العمل (التحكم في توزيع الفائض الاقتصادي)، وغيرها. لكن يجب أن نُقر بأن علاقة التمثيل بين نمط الإنتاج الصهيوني الصاعد نحو الهيمنة، وبين نمط الإنتاج الرأسمالي لها وزن قليل نسبياً في فهم طبيعة الصراع بين الفلسطينيين والصهيونيين. فالهدف من إبرازها هنا هو إبراز عملية الهيمنة والتمثيل وحسب. في المقابل، كانت العلاقة مع أنماط إنتاج أخرى تأخذ أشكالاً أكثر تعقيداً.

ثانياً، تدمير أنماط إنتاج الفلسطينيين: حسب ألثوسير وبالليار، فإن فهم علاقات التمثيل بين الأنماط الإنتاجية ضمن التشكيل الاجتماعية تعني البحث عن «قانون التعايش» بين الأنماط الإنتاجية تحت هيمنة نمط إنتاج واحد. لكن في حالة المراحل الانتقالية التي تتخلل فيها علاقات التمثيل والتعايش، فإن السيرة التاريخية تكون مفتوحة على ما هو أكثر من صياغة قانون التعايش بين ما هو موجود. ففي حالات الانتقال، تتفتح الإمكانات التاريخية على ولادة أنماط إنتاجية جديدة، واندثار أنماط إنتاجية أخرى. كانت النكبة (١٩٤٧-١٩٤٩) بمثابة تدمير للعلاقة الإنتاجية التي تربط الفلسطينيين بوسائل إنتاجهم، دون أن يعني الأمر دخول الفلسطينيين في علاقات إنتاجية جديدة مع الوسائل الإنتاجية ذاتها، أو مع وسائل إنتاجية جديدة على الأرض. بل إن النكبة كانت تعني انفصال الفلسطينيين عن وسائل إنتاجهم: وهذا يعني الإزالة عن الأرض، الإبادة، التطهير العرقي عن المكان.

وقد نجحت القيادة الصهيونية في تدمير أنماط إنتاج الفلسطينيين ليس لأن هناك نمط إنتاج صهيوني منظم متطور أكثر من أنماط إنتاج الفلسطينيين، وليس لأن حجم وسائل الإنتاج الصهيونية ذات وزن كمي وكيفي أعلى من تلك الفلسطينية، وإنما لأن عوامل سياسية إقليمية وعالمية تضافرت في صالح أحداث النكبة: الاستعمار البريطاني، تسليح العصابات الصهيونية، مساعدات دولية.

وعلى المستوى النظري، تبدو المقارنة بين الاستعمار التجاري والاستعمار الاستيطاني ذات دلالة. في الاستعمار التجاري، تسعى القوى المستعمرة إلى «السيطرة» على التشكيل الاجتماعية الاقتصادية للبلد المستعمر من خلال المحافظة على أنماط الإنتاج الأصلية والتحكم بتمفصلاتها الداخلية، بهدف ربطها بتشكيل متخلفة بالتشكيل الاجتماعية للمتروبول لضمان سرقة الفائض الاقتصادي. فالقوى الاستعمارية تحتاج لأنماط الإنتاج الأصلية لما توفره من قوة عمل رخيصة، وبالتالي ستبقى على الوجود المادي للسكان الأصليين.^{٣٢} أما في حالة الاستعمار الاستيطاني، فإن القوى الاستعمارية تسعى إلى «هدم ثم استبدال» التشكيل الاجتماعية الأصلية بكل ما يحمل ذلك من خيارات تجاه السكان الأصليين (إبادة، تهجير قسري، أو عزل في محميات) وأنماط إنتاجهم.

ولأن الاستعمار الاستيطاني يقوم على بناء تشكيلة اجتماعية جديدة، فإن الأرض تحتل مكانة أساسية وشرطاً ضرورياً لتحقيق المشروع. هناك بعدان لعلاقة المستعمر الاستيطاني مع الأرض: أولاً، البعد المادي باعتباره موضوع إنتاج حيوي يدخل في صلب أي نمط إنتاج. وثانياً، البعد السيادي باعتبار أن التشكيلة الاجتماعية للاستعمار الاستيطاني لا بد وأن تتمظهر على شكل دولة لها حدود جغرافية محددة تقيم عليها سيادة. في كلا الحالتين، فإن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني كان عليه أن يحل الإشكالية الأساسية التي وجدها أمامه، وهي وجود فلسطينيين على الأرض، على أن هؤلاء الفلسطينيين لا يُعتبرون رُحلاً أو متجولين، وإنما يقيمون أشكال حياة مرتبطة مباشرة بالأرض التي تعتبر العنصر الأساسي في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

هذا يعني أن على المستعمر الاستيطاني أن يقطع العلاقة التي تربط ما بين الأصليين وما بين الأرض،

بأن يدمر أنماطهم الإنتاجية بحيث تتحول الأرض، كل الأرض، إلى وسيلة إنتاج مرتبطة فقط بالحياة الإنتاجية للمستوطنين وتصبح جزءاً من أنماط إنتاجهم. وعلى المستوى السيادي، فإن التشكيلة الاجتماعية تعني وجود دولة، ومؤسسات وقوانين من شأنها أن توطر علاقة المستوطن الحصرية بالأرض المسروقة وتعيد إنتاج هذه العلاقة. لكن هذا لا يشكل شرطاً ضرورياً لإبادة السكان الأصليين، أو تطهيرهم عرقياً، أو تهجيرهم. بمعنى أن تدمير علاقة السكان الأصليين بالأرض لا يعني في كل الحالات إنهاء وجود السكان الأصليين على الأرض.

فثملاً، في حالة الجزائر، أقام المستوطنون الفرنسيون نمط إنتاج رأسمالي يقوم بالأساس على الزراعة، على أن الأيدي العاملة كانت من الجزائريين. في العام ١٨٦٣ أصدرت فرنسا مرسومين (Sénatus-consultes) لتحديد العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والأرض والسكان الجزائريين. من جهة، تمت مصادرة الأراضي التي غزاها المستوطنون الأوروبيون وتم تحويلها إلى جزء من ملكية دولة فرنسا، ومن جهة ثانية لم يتم طرد السكان الجزائريين وإنما تحويلهم إلى رعية بدون حقوق قانونية أو سياسية تجاه الأرض.^{٣٣}

وبالنظر إلى نمط الإنتاج الرأسمالي الذي أقامه المستوطنون الأوروبيون، الذي تم من خلاله دمج قوة العمل مع وسائل الإنتاج (الأرض) التي أصبحت ملكية للمستوطنين، فإن علاقات الإنتاج في الجزائر المستعمرة لم تقم بناء على حدود عرقية، أو دينية، أو اثنية، بحيث أن المستوطن الفرنسي احتاج إلى قوة عمل الجزائري ليعيد إنتاج هيمنته. لكن في فلسطين، وفي ما يتعلق بالحركة الصهيونية، فإن غياب دولة متروبول شبيهة بفرنسا، قادرة على تحويل الأرض إلى ملكية خاصة بالمستوطنين، مرة واحدة ومن خلال القوة، هو ما جعل الصهيونيين يقيمون نمطاً إنتاجياً ذا علاقات إنتاجية إثنية-إقصائية. هذا كان يعني بأن بناء الدولة الصهيونية لا يعتمد فقط على تجريد الفلسطينيين من الأرض، ومن وسائل الإنتاج، وإنما أيضاً الاستمرار في بناء نمط إنتاج صهيوني مغلق على المستوطنين الجدد ليتسنى للمشروع الاستعماري الصهيوني استيعاب مهاجرين جدد.

باختصار، فإن دخول أعداد كبيرة من العمال الصهيونيين كان الشرط الضروري الأول لنجاح المشروع

الاستعماري الاستيطاني الصهيوني. كما أن خلق نمط إنتاج صهيوني منظم يقوم على علاقات إنتاجية ذات حدود عرقية كان شرطاً ضرورياً ثانياً لدخول أعداد كبيرة من العمال الصهيونيين. وعلى صعيد بناء تشكيلة اجتماعية بعد انسحاب القوات البريطانية، فإن هذين الشرطين كانا يعينان التخلص من المادة البشرية للسكان الفلسطينيين الذين لا يمكن أن يبقوا على علاقتهم مع الأرض باعتبارها أساس العملية الإنتاجية لديهم، ولكن وهذا الأهم، في حال تدمير العلاقة فإنه لا يمكن الإبقاء عليهم بداخل التشكيلة الاجتماعية للمستعمر الاستيطاني لأنه لا لزوم لقوة عملهم.

البناء الفوقي للصراع الفلسطيني الصهيوني يرى ألثوسير بأن الأساس المادي لأي نمط إنتاج إنما يقوم على القوى الإنتاجية المتاحة، بيد أن هذه القوى الإنتاجية لا تعني شيئاً إذا لم يتم تشغيلها والدخول في علاقة معها، بحيث أنه لا يمكن تشغيلها إلا من خلال (وبداخل) شكل معين من العلاقات الإنتاجية. وهذا ما قاده إلى الادعاء بأن العلاقات الإنتاجية هي العامل المحدد في أي نمط إنتاجي. وبما أن الممارسة الاقتصادية هي المحدد في نهاية المطاف لكل ما يحصل في البناء الفوقي، فإن علاقات الإنتاج هي التي تحدد معالم البناء الفوقي (Althusser, 2014: 20-21).

بيد أن ألثوسير يرى أن أطروحة البناء التحتي والبناء الفوقي عامة جداً (إنظر البناء الفوقي في نموذج ماركس في الشكل ١)، ووصفية أكثر منها تحليلية. في المقابل يرى ألثوسير بأن التشكيلة الاجتماعية تقوم على ثلاثة مستويات من الممارسة: الاقتصادية، والسياسية-القانونية، والأيدولوجية، بحيث أن كل مستوى من الممارسة يتبادل علاقات التأثير والتأثير من المستويات الأخرى على قاعدة أن الممارسة الاقتصادية هي المحددة في نهاية المطاف (overdetermination). لكن ما يهم هنا، هو أن ألثوسير يرى بأن هذه المستويات ليس تبالضرورة متجانسة تاريخياً، بحيث أنها قد تحتوي على ظواهر تنتمي إلى حقبة تاريخية مختلفة، وتُعبّر عن مستويات مختلفة من التطور، وهذا على العكس من الفهم الأرثوذكسي الذي يرى بأن البناء الفوقي هو تعبير مباشر عن البناء التحتي.

فمثلاً، يقوم الخطاب الأيدولوجي الصهيوني على مقولات دينية تحول الصراع الاستعماري بين الفلسطينيين والصهيونيين إلى صراع ديني يستقي مفرداته

من حقب تاريخية قديمة، ليعيد إنتاجها بشكل جديد داخل التشكيلة الاجتماعية الصهيونية. وهنا، يبنها ألثوسير إلى أن شكل العلاقات الإنتاجية في نمط الإنتاج المهيمن هو بالتحديد من يُحدد مضمون الممارسات السياسية-القانونية أو الأيديولوجية، والتي من شأنها أن تساهم في إعادة إنتاجه لنفسه.^{٢٤} من هنا، فإن نمط الإنتاج الصهيوني المنظم حاول في المستوى الأيديولوجي أن يحول الصراع إلى صراع بين الدين اليهودي وبين الديانات الأخرى، ليتحول الصراع من صراع بين أصحاب الأرض الحقيقيين والمستوطنين إلى صراع بين الوعد الإلهي لليهود بالأرض المقدسة والفلسطينيين الغرباء. ومع أن هذا الخطاب الأيديولوجي كان ظاهرًا قبل العام ١٩٢٠، إلا أن نمط الإنتاج الصهيوني المنظم الذي قام على علاقات إنتاجية ذات حدود عرقية، هو الذي عمم هذا الخطاب ورفعته إلى مستوى البنية الفوقية ليتحول إلى خطاب ذي نفوذ، وله سلطة واسعة في ضمان هيمنة المستوطنين الصهيونيين على الأرض (كوسيلة إنتاج) وعلى علاقات الإنتاج (التي تقصى الفلسطينيين).

الخلاصة

بينما ترى الماركسية الكلاسيكية في الاستعمار نتيجة لتوسع نمط الإنتاج الرأسمالي عالميًا، إلا أنه في سياق الاستعمار الاستيطاني علينا أن نرى كيف أن أنماطًا معينة من الرأسمالية كانت نتيجة للتوسعات الاستعمارية وليس العكس. لقد حاول غلين كلوثارد (Coulthard, G) وهو ماركسي من جماعات الـ (Yellowknives Dene) في الشمال الغربي من جزر السلاحف (كندا) أن يؤطر لمثل هذه العلاقة بين الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية.^{٢٥} في كل الأحوال، عند تحليل نمط الإنتاج الصهيوني المنظم باعتباره نمطًا رأسماليًا من نوع محدد وُلد في سياق استعماري، فإن الصراع بين المستوطنين والأصليين يجب أن يتحدد على مستوى العلاقة الاستعمارية وليس على مستوى نمط الإنتاج الرأسمالي الذي هو نتيجة لهذا العلاقة. وبكلمات كلوثارد، علينا أن نجعل من الاستعمار العدسة الأولى التي ننظر بها إلى الصراع.

لكن اعتبار الصراع بين المستوطن الصهيوني والأصلاقي الفلسطيني هو صراع قومي يتحدد على مستوى المنظومة الاستعمارية، قد يكون مفضلًا أحيانًا،

وقد يحرف التحليل الملموس للواقع الملموس. فاعتبار الفلسطينيين برمتهم طرفًا متجانسًا ومتكاملًا وأن هذه الكتلة المتجانسة تدخل في صراع تناحري مع كتلة المستوطنين الصهيونيين هو أمر ملتبس أحيانًا، فلكي نبقي داخل الإطار النظري للمفهوم المادي للتاريخ، ولكي نعتبر الفلسطينيين جماعة قومية واحدة في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، فإن فهمنا لقوميتهم يجب أن لا ينزلق تجاه الفهم الليبرالي للقومية. فالقومية في سياق الاستعمار الاستيطاني لا تتحدد فقط على مستوى الوعي والمشاعر، وإنما لها جذور مادية-طبقية تتمثل في وجود مصلحة مادية لدى الفلسطيني للعودة إلى الأرض المسلوقة، وإعادة ربط أنماطه الإنتاجية بها باعتبارها وسيلة إنتاج وموضوع إنتاج رئيسيين. من هنا فإن الفلسطينيين في داخل الخط الأخضر، والفلسطينيين في القدس، وغزة والضفة الغربية، وشتات الخيميات وشتات غير الخيميات، كلٌ يقف على مسافة مختلفة نسبيًا من الأرض باعتبارها شرطًا ضروريًا لإقامة حياة مادية واجتماعية تحررية، وممارسة السيادة.

إن تقاطع البعد القومي مع البعد الطبقي عند مقاربة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني هو ما سعت هذه المقالة إلى مقارنته، دون أن تدعى أنها ناقشته باستفاضة كافية. في كل الأحوال، فإن الإطار النظري المادي التاريخي، في نسخته الألتوسيرية، من شأنه أن يفتح أمامنا مساحات أخرى للتفكير في حل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. إن النظر إلى مفهوم تمفصل أنماط الإنتاج، تمزيق العلاقة (شبه) الحصرية التي مكنت المستوطنين الصهيونيين من احتكار قوى الإنتاج، واستخدامات الأرض، ومفردات البنية الفوقية، قد يكون مدخلًا أوليًا وأساسيًا لمقاربة الحلول السياسية. أن حل الدولة الواحدة مثلاً، والذي قد يكتفي بالديمقراطية الليبرالية كأساس للوصول إلى مواطنة متساوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، قد يكون حلًا مراوغًا إذا لم يتم ربط مفهوم المساواة بالممارسة الاقتصادية وتوزيع قوى الإنتاج.

- 12 Gershon Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, Updated ed (Berkeley: University of California Press, 1996).
- 13 Lockman, *Comrades and Enemies*.
- 14 Althusser, *For Marx*.
- 15 Carver, "Preface' to A Contribution to the Critique of Political Economy."
- 16 Ibid.
- 17 Althusser, *For Marx*.
- ١٨ سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطة (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ١٦.
- 19 Althusser, *On the Reproduction of Capitalism*.
- 20 Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory. The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*, Research Series, no. 51 (Berkeley: Institute of International Studies, University of California, 1983), 43.
- ٢١ إسحق غرينبرغ، «القيادة الصهيونية وجمعية العمال: محاولة بلورة أنماط سوقية وتنظيمية داخل مصانع العمال في سنوات العشرينات»، مجلة تسيونوت، العدد ١١: ١٦٠ [بالعبرية].
- ٢٢ يوسف أهرونوفيتش (١٨٧٧-١٩٣٧)، زعيم صهيوني وأحد مؤسسي بنك هابوغاليم ومديره العام الأول ما بين ١٩٢٣-١٩٣٧
- 23 Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge, Mass: Schenkman Pub. Co, 1983), 28.
- 24 Shafir, *Land, Labor, and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*, 75.
- 25 Lev Luis Grinberg, *Split Corporatism in Israel*, SUNY Series in Israeli Studies (Albany: State University of New York Press, 1991).
- 26 Kimmerling, *Zionism and Economy*, 30.
- 27 C. J. Arthur, "Marx and Engels, *The German Ideology*," *Royal Institute of Philosophy Lecture Series 20* (March 1986): 149-67, doi:10.1017/S0957042X00004090.
- ٢٨ ليسك، موشيه. تاريخ اليشوف اليهودي في أرض إسرائيل منذ الهجرة الأولى. القدس: الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلماء، ٢٠٠٢: ٢٧٢ [بالعبرية].
- ٢٩ حكومة فلسطين (١٩٢٨). «التقرير النهائي للجنة الأجور»، في أرشيف دولة إسرائيل، ملف رقم CO ١٥٢/٧٣٣ [بالعبرية].
- 30 Grinberg, *Split Corporatism in Israel*.
- 31 Steven A. Glazer, "Picketing for Hebrew Labor: A Window on Histadrut Tactics and Strategy," *Journal of Palestine Studies* 30, no. 4 (July 1, 2001): 39-54, doi:10.1525/jps.2001.30.4.39.
- 32 David K. Fieldhouse, *Colonialism 1870-1945: An Introduction* (London: Macmillan, 1983).
- 33 Sung-Eun Choi, *Decolonization and the French of Algeria: Bringing the Settler Colony Home*, 2016, 18-19, <http://site.ebrary.com/id/11121481>.
- 34 Althusser, *For Marx*.
- 35 Akim Reinhardt, "Red Skin, White Masks: Rejecting the Colonial Politics of Recognition," *Contemporary Political Theory* 15, no. 1 (February 2016): 53, doi:10.1057/cpt.2015.20.
- 1 Charlie M. Shackleton and N. Gwedla, "The Legacy Effects of Colonial and Apartheid Imprints on Urban Greening in South Africa: Spaces, Species, and Suitability," *Frontiers in Ecology and Evolution* 8 (January 11, 2021): 579813, doi:10.3389/fevo.2020.579813.
- 2 fayez sayegh, *Zionist Colonialism in Palestine*, Palestine Monographs 1 (Palestine Liberation Organization Research Center; First Edition edition, 1965); Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?*, 9. printing (New York: Pathfinder, 2002); Omar Jabary Salamanca et al., "Past Is Present: Settler Colonialism in Palestine," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (January 1, 2012): 1-8; Rana Barakat, "Writing/Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History," *Settler Colonial Studies* 8, no. 3 (July 3, 2018): 349-63; Patrick Wolfe, "Recuperating Binarianism: A Heretical Introduction," *Settler Colonial Studies* 3, no. 3-04 (November 2013): 257-79, doi:10.1080/220147/3X.2013.830587.
- ٣ لويس ألتوسير (١٩١٨-١٩٩٠): ولد في المستعمرات الفرنسية في الجزائر، ثم انتقل إلى التعليم في فرنسا في أيام شبابه. انضم للحزب الشيوعي الفرنسي وكان ذا ميول ماركسية-لينينية ثورية قبل أن يتخذ منحى أكاديميًا-سياسيًا ويبدأ بمهاجمة «عبادة الشخصية» الستالينية. تأثر ألتوسير بالمدرسة الفرنسية في علم الاجتماع، وتبنى المدرسة البنيوية وما بعد البنيوية. من أهم أطروحاته التجديدية على الماركسية الكلاسيكية هو أنه تبنى مفهوم القطع الاستيمولوجي، وافترض أن ماركس الشاب يختلف فكريًا وسياسيًا عن ماركس الناضج. وأن ماركس الناضج تخلص من «الخبائث الهيغلية» التي كانت تسيطر على تفكير ماركس الشاب، وبالتالي تخلص من «قانون نفى النفي». أصيب في نهاية حياته الأكاديمية باضطرابات نفسية قبل أن يقتل زوجته ثم ينتحر تاركًا إرثًا ماركسيًا غنيًا. من أهم المفاهيم التي استدخلها إلى الماركسية هي: جهاز الدولة الأيديولوجي (Ideological state apparatuses) التناقض والتحديد العلوي (overdetermination)، ثالوث الممارسات (الاقتصادية والأيدولوجية والسياسية-القانونية)، وغيرها من المفاهيم.
- 4 Marcello Musto, ed., *Karl Marx's Grundrisse: Foundations of the Critique of Political Economy 150 Years Later*, 1. publ., transferred to digital print, Routledge Frontiers of Political Economy 109 (London: Routledge, 2009); Terrell Carver, ed., "Preface' to A Contribution to the Critique of Political Economy," in *Marx: Later Political Writings*, by Karl Marx, 1st ed. (Cambridge University Press, 1996), 158-62, doi:10.1017/CBO9780511810695.009.
- 5 Patrick Wolfe, "History and Imperialism: A Century of Theory, from Marx to Postcolonialism," *The American Historical Review* 102, no. 2 (April 1997): 399; 418, doi:10.2307/2170830/.
- 6 Louis Althusser, *On the Reproduction of Capitalism: Ideology and Ideological State Apparatuses* (London ; New York: Verso, 2014), 19.
- ٧ يشير ألتوسير ضمناً إلى أن ماركس نفسه لا يدعي وجود نمط إنتاج واحد في كل تشكيلة اجتماعية، بل إن «الماركسية الأرثوذكسية» هي التي حولت الفكر الماركسي إلى «دوغما» بحيث تم اختزاله في حقبة الاتحاد السوفيتي، وعلى يد منظريه، إلى نموذج مبسط غير علمي.
- 8 Louis Althusser, *For Marx* (New York: Vintage Books, 1970).
- 9 Sherene Seikaly, *Men of Capital: Scarcity and Economy in Mandate Palestine* (Stanford, California: Stanford University Press, 2016).
- 10 Gershon Shafir, "CAPITALIST BINATIONALISM IN MANDATORY PALESTINE," *International Journal of Middle East Studies* 43, no. 4 (November 2011): 611-33, doi:10.1017/S0020743811001206.
- 11 Zachary Lockman, *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine, 1906-1948* (Berkeley: University of California Press, 1996).